

معالي الوزير

الأخوة في غرفة تجارة دبي، الأخوة في دائرة التنمية الاقتصادية، الضيوف الأكارم....أيها السيدات والسادة
باسم مجموعة عمل اقتصاد سوريا.....أحييكم جميعاً

السلام عليكم ورحمة من لدنه وبركاته

بادئ ذي بدء لا بد من كلمة شكر على حفاوة ضيافة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والصديقة للشعب السوري ومنسقة المحور الرابع الخاص بانخراط مجتمع الأعمال في نهضة سوريا، وكنائبة لرئاسة دولة ألمانيا الاتحادية رئيسة مجموعة عمل اصداقاء الشعب السوري المعنية بإعادة إعمار وتنمية سوريا، وبقية الدول من اصداقاء الشعب السوري،

كما أشكر أخوتي وأخواتي رجال الأعمال السوريين والأشقاء العرب والأصدقاء من المجتمع الدولي لتجشمهم عناء الحضور الى هذه التظاهرة الوطنية الرائعة، كما أشكر فريق العمل في الخارجية الإماراتية وعلى رأسهم معالي معاون الوزير خالد الغيث، وكذلك غرفة تجارة دبي وفريقهم الرائع الذين واصلوا الليل بالنهار من أجل انجاح هذا المؤتمر كما أشكر الباحثين في دائرة التنمية الاقتصادية الذين أعدوا تقريراً مهماً من ٣٥٠ صفحة خاص بهذا المؤتمر بعنوان الدور القيادي للقطاع الخاص في قيادة الاقتصاد في سوريا الجديدة: محور الاستثمار

إخوتي وأخواتي

لقد طال التدمير الذي الحقه النظام لتاريخه الى دمار أكثر من مليوني منزل في كافة المحافظات، كما ألحق دماراً ممائلاً في البنية التحتية، و ألحق أضرار بالغة بالليرة السورية التي فقدت جزءا كبيرا من احتياطها و من قيمتها وقوتها الشرائية.

ستحتاج سوريا للحفاظ على مليون و ٣٠٠ ألف موظف حكومي ما لا يقل عن مليار دولار شهرياً، ولتلبية الاحتياجات الأساسية ما لا يقل عن ١ مليار دولار شهرياً، وإعانة لحياة مليون عائلة ما لا يقل عن ٠,٥ مليار دولار شهرياً.

أيها الحضور الكريم إن سوريا ستحتاج في الأشهر الست الأولى ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار...إن الخطب كبير والمصاب جل، ولكن الشعب السوري يعول بعد الله في هذه المحنة على دول أشقائه العرب وأصدقائه في العالم وعلى رجال الأعمال والصناعيين السوريين ليبنو بلدهم.

إن قرابة خمسة ملايين من المهجرين السوريين في الداخل والخارج قد هدمت منازلهم وتضررت بيوتهم بانتظار القطاع الخاص المتخصص في العقارات ليعيد بناء سوريا كأية دولة عصرية، وإن هذه فرصة تاريخية لرجال الأعمال للاستثمار في بلدنا الحبيب كي يعيش المواطن السوري في بيت عصري، وفي ذات الوقت تكون الاستثمارات آمنة ومجزية من خلال برامج وحلول إبداعية تسهل عمل المطورين والمقاولين، وإنني أتمنى على الحاضرين من المستثمرين أن يتعهدوا اليوم ببناء مدننا المهتمة بطريقة عصرية حتى تقوم معاً ببناء سوريا دون أن نثقل كاهل الاقتصاد الوطني بالديون.

أخوتي الصناعيين، إن المصارف الخاصة والعامة الصناعية ستلتزم بأعلى نسب الإقراض الطويل الأجل للمشاريع الصناعية، وكذلك المشاريع الصناعية-الزراعية محققة سياسة «الصناعة في خدمة الزراعة»، وستكون برامج تشجيع التصدير جاهزة في خدمتكم، وكذلك محفزات ضريبية للدخول في برامج لتأهيل العمالة السورية، وإن الأمان الذي ستقوم على إرسائه الحكومة الانتقالية العتيدة، وإعادة الحقوق لأصحابها سيكون كافياً لإقناع إخوتنا الصناعيين لإعادة تشغيل مصانعهم بدءاً من المناطق المحررة الآن، و قريباً على كامل الوطن حينما يتم تحريره بالكامل.

إن مجموعة عمل اقتصاد سوريا الشريك السوري مع أصدقاء الشعب السوري ماضية في صياغة مشروع خارطة الطريق الاقتصادية لسوريا الجديدة في حوالي عشرين قطاع اقتصادي حيوي بالتعاون مع كبار الخبراء والتكوقراط السوريين الذين لهم باع في المؤسسات الحكومية كي تقدمه كمنتج وطني للحكومة المتيدة القادمة كي تساعدها من أول يوم على تلمس الطريق السليم للاقتصاد السوري الذي سيكون مشرقاً بحول الله وهمة أبنائه وخبراتهم وخبرات أشقائهم العرب وأصدقائهم في العالم.

أيها الحضور الكريم

إن المرحلة الانتقالية في سوريا قد بدأت بالفعل منذ تحرير أول مدينة في سوريا، وها هي مدن حلب وادلب وتل أبيض وأريافها قد تحررت بشكل شبه كامل والمجالس الثورية الانتقالية تنتظر معوناتكم المادية والإغاثية والخبرات الإدارية، والتي يمكن ايصالها عن طريق معابر حدود الوطن التي عادت ليد أبنائها.

إننا نؤكد كما طلبنا سابقاً في ورشتي العمل الخاصة بأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار وتنمية سوريا والخاصتين بالمحورين الأول والثالث في إسطنبول ١٣-١٤ نوفمبر الجاري ٢٠١٢ فتح مكتب تنسيق فوري، داخل الأراضي السورية أو في أي مدينة قريبة من الحدود التركية السورية، يتم فيها التواصل مع ممثلي دول العالم من أصدقاء الشعب السوري لتأمين احتياجات حلب وادلب وباقي المناطق المحررة وحماية المناطق الصناعية لإعادة فتح المصانع والمساعدة في تصريف المنتجات الصناعية والزراعية في المناطق المحررة.

وأشكر رجال الأعمال والمستثمرين الذين أعلنوا وأكدوا عن نيتهم في الاستثمار في سوريا المستقبل.

أشركم مرة أخرى على جهودكم الحثيثة في إعادة إعمار سوريا والنهوض باقتصادياتها، فسوريا بلد غني بقوته العاملة الفتية وبالطبيعة الرائعة التي حباها الله إياها، وبموقعه الاستراتيجي، وبالفرص الاستثمارية الهائلة التي لديه في مجالات العقارات والسياحة والصناعة والصناعة - الزراعية، والصحة والتعليم، وإن الحكومة الوطنية القادمة تعد العالم بأن تكون إلى جانب المستثمر من خلال نظام قضائي صارم وشفافية كاملة وصحافة حرة وحكم رشيد، والمستقبل القادم مشرقاً بحول الله وهمة رجال الأعمال الذين سيكون لهم شأن عظيم في بناء سوريا المستقبل.

عشتم وعاشت سوريا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. أسامة قاضي

المنسق العام لمجموعة عمل اقتصاد سوريا